مسألة الخلافة وأصول الحكم عند الإمام ابن باديس

د/ زريمق مولود زريمق أبوطلاق [*]

المقدمة :

إن القضية المهمة، التي كانت ومازالت تشغل بال العرب والمسلمين حتى الآن، وهي مسألة نوع نظام الحكم الذي يصلح للشعوب العربية والإسلامية، التي تحاول التوفيق دائماً بين الأصالة والمعاصرة، أي بين مقوماتها الذاتية وبين متطلبات العصر الحديث.

وبمعنى أخر: أن من ضرورات التقدم الاستفادة من الحضارة الغربية، مع استخلاص عناصر القوة من تراث الأمة العربية والإسلامية وحضارتها؛ ليتسنى لها تحقيق النهضة والتقدم مرة أخرى. وابن باديس[1] كغيره من مجددي الفكر العربي والإسلامي وحاملي لواء التنوير يرى أن

(*) محاضر بقسم الفلسفة – جامعة الزاوية – ليبيا .

(1) - ولد عبد الحميد بن المصطفي بن مكي بن باديس الصنهاجي، في مدينة قسنطينة من شرق الجزائر، يوم ٤/ ١٢/ ١٨٨٩ م . وكان له دور كبير في تاريخ المغرب العربي سياسياً وعلمياً ودينياً. توفي سنة١٩٤٠م. اما عن آثاره العلمية ـ فهو لم يهتم بتدوين فكره في الكتب، حيث يقول:ـ" شغلنا تأليف الرجال عن الكتب" ولذلك فإن كل ما يوجد من آثاره هو من جمع تلاميذه، نذكر منها:" تفسير ابن باديس في مجالس التذكير"، "من الهدي النبوي"، "رجال السلف ونساؤه"، "عقيدة التوحيد من القرآن والسنة"، "أحسن القصص"،"رسالة في الأصول"، "والعقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية". وغيرها. أنظر:ـ ابن باديس، تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير،جمع وترتيب: توفيق محمد شاهين ومحمد صالح رمضان،دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢٠٠٣،٢م، ص ٥، ١٤. وخير الدين الزر كلي، الأعلام، دار العلم للملايين _ بيروت، مج٣،ط٩، ١٩٩٠م، ص ٢٨٩.

الحضارة الإنسانية هي دورات تتداولها الأمم وتنتقل من أمة إلى أخرى بضرورة التأثير المتبادل بين صيرورة الدورة التاريخية للأمم. وإن الحضارة الغربية ما هي إلا امتداد لما وصلت إليه الأمم السابقة عليها من تطور فى العلم والمعرفة. وأن بات من الثابت أن تحدى الغرب اقتصاديا وتقنيا صار أمرا صعباً فإن إدماج الشعوب العربية والإسلامية فى المجتمع الغربي إدماجاً كاملاً، وإخضاعهم للغزو الثقافي _ بما يتلاءم وسياسة الغرب الاستعمارية _ شيء لا يمكن تقبله، الأمر الذي يفرض عليهم ضرورة أن يكون منطلق الإصلاح من الداخل، لا من الخارج ؛ بإحياء القيم الإسلامية الأصيلة، كالشورى والحرية، والعدل، والمساواة، وإصلاح نظام الحكم الذي حاد عن الشريعة الإسلامية، وانقلب إلى حكم مطلق استبدادي.

فقام بمهمة الإصلاح نخبة من مفكري هذه الأمة، ممن تميزوا بالذكاء والفطنة وسعة الثقافة والأفق والاعتزاز بالتراث الإسلامي، والإخلاص للدين الحنيف، أمثال: عبد الحميد بن باديس.

وقد جاء ابن باديس فى أوج قوة الاستعمار الفرنسي فى الجزائر، الذي بدأ يضع الخطط والمشاريع السياسية لدمج الجزائر فى المجتمع الفرنسي. وأيضاً ظهور المثقفين العرب المتأثرين بالغرب والذين يحاولون تطبيق نظرياتهم فى البلاد العربية.

وسوف نستعرض من خلال هذا البحث إلى ما قدمه ابن باديس من آراء فى نظام الخلافة، وموقفه الرافض لنظام الخلافة العثمانية واستدلالاته على صعوبة تحقيق نظام الخلافة الإسلامية فى العصر الحديث، وذلك من خلال ما قدمه من تفسيرات لآيات الشورى والحكم وبعض الأحاديث فى الإمارة ونظام الملك وتحليله لخطبة أبي بكر الصديق عند توليه الخلافة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى أنه يجيب على العديد من التساؤلات وهي:-

١) ما هو موقف ابن باديس من الخلافة؟

٢) ما هو التصور الذي وضعه ابن باديس لنظام الحكم ؟

وقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الاستقرائي والتحليلي الذي يقوم أساسا على استقراء جميع القضايا والأفكار التي حفلت بها كتابات ابن باديس الخاصة بموقفه من مسألة الخلافة وتحليلها لاستخلاص الأسس التي يقوم عليها موقفه منها.

وقد تضمن البحث الحديث عن النقاط التالية:-

١) معنى السلطة السياسية.

٢) موقف ابن باديس من الخلافة الإسلامية.

٣) أصول نظام الحكم عند ابن باديس.

١) معني السلطة :-

قبل الحديث عن رأي ابن باديس في مسألة الخلافة التي شغلت بال المسلمين والعرب جميعاً، وكذلك الصورة التي رسمها لأصول الحكم في الإسلام ، نري :

أولاً : أن نبدأ بمعرفة رأي ابن باديس في معني السلطة السياسية .

وخاصة إذا علمنا بأن ابن باديس كان قد وضع مقارنة طريفة بين السلطة الشرعية "السلطة النبوية"، والسلطة البشرية، وكان الغرض منه، هو التركيز على النوع الثاني، لأن الأول انتهى مع وفاة الرسول "ﷺ" منذ أربعة

عشر قرناً تقريباً. وإنما أورد الإمام هذه المقارنة _ ومما لا شك فيه _ للذكري والعبرة والتوجيه حسب رأينا.

والحق أنّ ابن باديس كان دائماً في مواقفه الإصلاحية يعتمد على العقل والتجربة والتاريخ في تناوله للقضايا وتحليلها. وهذا ما سيتضح لنا تفصيلاً في هذا البحث.

لقد حدد ابن باديس السلطة السياسية بقوله: "ولاية على المجتمع لحفظ نظامه، تقتضي عموم النظر، وشمول التصرف في روابط الناس، ومعاملاتهم، وتصرفاتهم، وتسييرهم في ذلك كله على أصول عادلة، توصل كل أحد إلى حقه وتصرفه عن حق غيره ليعيشوا في رخاء وسلام، ويبلغوا غاية ما يستطيعون من متع الحياة" [١].

وقسّم ابن باديس السلطة التي عبّر عنها بالملكَ في تفسيره لآيات، من١٥- ٢٣، من سورة النمل، إلى قسمين:- ملك بشري ، وملك نبوة. فالملك البشري، أو السلطة البشرية ما يستند إلى أصول مستمدة من أوضاع البشر، ومن عقولهم فحسب لحفظ مصالحهم في الحياة الدنيا.

أمّا السلطة السياسية النبوية فهي "السلطة التي تستمد أصولها من وحي الله تعالي بما فيه حفظ مصالح العباد في الدنيا، وتحصيل سعادتهم فيها وفي الأخرى"[٢].

هذا وقد عدد الإمام مميزات السلطتين، السلطة البشرية المبنية على العقل وحده، والسلطة النبوية المبنية على أصول مستمد من الوحي.

---

(١)- ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص ٢٤٩.
(٢)- المصدر السابق، ص ٢٥٠.

فميزات السلطة النبوية "الشرعية" هي:-

١) التزام الحق ونصرته حيثما كان بإقامة ميزان العدل في القول والحكم والشهادة بين الناس أجمعين، المعادين والموالين. ومن الآيات التي ذكرها ابن باديس تؤكد ذلك هي:﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾(١). وغيرها من الآيات الأخرى.

٢) الوفاء بالعهود والعقود بين الأفراد والجماعات كما قال تعالي :﴿أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ ﴾(٢)، وقوله تعالي:﴿ وَبِعَهْدِ اللّهِ أَوْفُواْ ﴾ (٣).

٣) بث الخير بين الناس دون تمييز بين الأجناس والألوان، كما قال تعالي: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤). وغيرها من الآيات الأخرى.

٤) الدعوة إلى القوة والتنويه بها، وبناء الحياة عليها، لكن في نطاق العدل والرحمة، ودفاع المعتدين كما قال تعالي:﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾(٥)،﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾(٩).

٥) الدعوة إلى الجمال والتحبيب فيه في جميع مظاهر الحياة، لكن في نطاق الفضيلة والعفاف،كما قال تعالي: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾(١٠)، ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾(١١).

(١)- سورة النساء، الآية : ٥٨.
(٢)- سورة المائدة ، الآية : ١.
(٣)- سورة الأنعام، الآية : ١٥٢.
(٤)- سورة الحج ، الآية : ٧٧.
(٥)- سورة الأنفال ، الآية :٦٠.
(٩)- سورة الحديد، الآية: ٢٥.
(١٠)- سورة التين ، الآية : ٤.
(١١)- سورة التغابن ، الآية : ٣. وانظر:- ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٢٥٠-٢٥١.

وهكذا يوضح لنا ابن باديس هذه المميزات ، والتي أراد أن يبين من خلالها أن السلطة النبوية هي سلطة خالية من كل العيوب والنقص والضعف.

أمّا مميزات السلطة البشرية ، فيذهب ابن باديس إلى إن هذه السلطة وأن راعت الأصول السابقة فإنها لا تقيم ميزان العدل بين أبناء الوطن الواحد، وغيرهم ، فتراها تكيل لهؤلاء بمكيال، وللآخرين بمكيال، ولا ترعي العهود في الغالب إلا إذ لم تعارض مصلحتها أو خوفاً من قوة خصمها، وتبني هذه السياسة أمرها على القوة المطلقة، وتقصر البر والإحسان على أبناء جلدتها وجنسها ولونها، وتندفع إلى أقصي الرغبات والأهواء فيكون بغي وتسلط وعدوان[١٢].

فالسلطة البشرية إذن ـــ في نظر ابن باديس ـــ هي سلطة كثيراً ما ينتج عنها الاستبداد في الحكم من مظالم وأنانية واغتصاب لحقوق الشعب وغيرها من المظالم. وبرغم من هذه العيوب، إلا إن ابن باديس يؤكد على أهمية وجودها -كما تقدم - في الحفاظ على نظام المجتمع ومصالحه، لأن وجودها ضرورة اجتماعية وأداة سياسية فرضتها الطبيعة الإنسانية العمرانية. يقول في ذلك: "فالهيئة الحاكمة والأفراد المنظمون والقادة المسيرون من ضروريات المجتمع الإنساني ومقدرات الشرع الإسلامي"[١٣]. والدليل على ذلك قوله تعالي :﴿ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾[١٤].

وبما أن السياسة علم اجتماع مطبق، فهو يري أن السلطة، سواء كانت نبوية، أو بشرية تبني على العلم، لأنه الأصل الذي يبني عليه سعادة

---

[١٢] - ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص ٢٥١.
[١٣] - المصدر السابق، ص ٢٦١.
[١٤] - سورة الحديد، الآية : ٢٥.

الإنسان في الدنيا والآخرة ، والأساس لكل أمر من أمورهما، فعن طريقه يتم وضع الخطط السليمة والمتكاملة والمنظمة في بناء المجتمع، والرقي به إلى مصاف المجتمعات المتقدمة والمتطورة. يقول ابن باديس: إن العلم "تبنى عليه الممالك وتشاد، وبه تنظم وتساس، وكل ما لم يبن على العلم فهو على شفا جرف هار "خراب"، وهو سلاحها الحقيقي الذي به دفاعها، وكل دولة لم تحمى بالعلم فهي عرضة للانقراض، فما بني بالسيف فبالسيف يهدم، وأعلي تلك الممالك وأثبتها ما بني على العلم، وحمي بالسيف"[١٥]. وفي هذا الرأي لابن باديس ثم إشارة إلى الأنظمة الاستعمارية المسيطرة على العالم العربي في عهده، والتي بنيت على القوة وقهر شعوب المستعمرات، وهذه لا تهزم إلا من قبل قوة أخري تنطلق من الحق والإيمان بعدالة قضيتها الوطنية. كما أنه يذهب إلى إن طور الانحطاط الذي يصيب الأمم هو عندما "يرتفع منها العلم، ويتفشى فيها الجهل، وتنتشر فيها الفوضى بأنواعها، فتتخذ رؤوساً جاهلة لأمور دينها وأمور دنياها، فيقودونها بغير علم، فَيضلون ويُضلون، ويَهلكون ويُهلكون، ويفسدون ولا يصلحون"[١٦].

وهكذا يتضح لنا ما للعلم من أهمية كبرى في بناء المجتمع، فعن طريقه يتم الإنشاء والعمران، وتتحدد الأحكام التي تسير عليها السلطة، وتتبين أساليب الحكم ومهمته وأجهزته في التعامل مع المجتمع.

فالسلطة التي تؤسس على العلم وتحمى بالسيف، فهي التي يكون لها البقاء والاستمرار في السلطان لخدمة شعوبها. ويرجع ابن باديس أساس السلطة عنده إلى أربعة عناصر: وهي قوة الأبدان، وقوة العقول، وقوة الأخلاق، وقوة

(١٥)- ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٢٥٤.
(١٦)- ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص ١٠٢.

المال. يقول في ذلك: "إن السيادة لا تكون إلا بالملك، وأن الملك لا يكون إلا بالقوة : قوة الأبدان، وقوة العقول، وقوة الأخلاق، وقوة المال. وبهذا يكون العدل الذي هو أساس الملك، وأن لا قوة إلا بالعلم والعمل والتهذيب"(١٧).

والواقع إن ابن باديس عندما بحث عن السلطة أي نظام الحكم، بحث عليه من جهة الواقع القائم في العالم الإسلامي، وخاصة انهيار السلطة الأعلى في الإسلام، "الخلافة"، ووقع معظم بلدان العالم الإسلامي تحت قبضة الاستعمار الغربي، وأيضاً الحكام الجائرين. وهذا ما سيتضح معنا من خلال هذا البحث.

٢)- مسألة الخلافة الإسلامية وموقف ابن باديس منها:-

قبل أنْ نعرض موقف ابن باديس سن الخلافة، نري أولاً أن نعرف ما المقصود بالخلافة ؟.

يعرف الماوردى الخلافة، بأنها: "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"(١٨). وعلى المنوال نفسه، نسج اللاحقون في سائر عصور الفقه السياسي الإسلامي وفي جملته مجدداً أمر السياسة الشرعية، الشيخ محمد رشيد رضا، الذي يعرفها في ترادف معانيها بالقول: "الخلافة، والإمامة العظمي، وإمارة المؤمنين، ثلاث كلمات معناها واحد وهو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا" (١٩).

أما ابن خلدون فيعرفها بأنها:"حمل الكافة على مقتضي النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا

(١٧)- ابن باديس حياته وآثاره، تقديم: عمار طالبي، دار اليقظة ــ الجزائر،جـ٢، ١٩٨٦م ،ص ٢١٦.
(١٨) - الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية _ بيروت، "د _ ت"، ص٥.
(١٩)- محمد رشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمي، مباحث شرعية سياسية اجتماعية إصلاحية، مطبعة المنارـ القاهرة، ١٩٢٢م، ص٥٣.

ترجع كلها إلى الشرع التي اعتبارها بمصالح الآخرة. فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسته الدنياوية"[٢٠].

إذاً نفهم من هذا أن الخلافة قائمة على مقتضي النظر الشرعي، وأنها تهدف إلى تحقيق المصالحة الدنيوية والأخروية.هكذا بعد إن عرفنا معني الخلافة، نأتي الآن لمعرفة رأي ابن باديس في مسألة الخلافة ؟.

لقد شغلت هذه المسألة، وخاصة بعد سقوطها في أيام الدولة العثمانية[٢١] على يد كمال أتاتورك[٢٢] سنة ١٩٢٤م، بال المسلمين والعرب جميعاً. فظهرت العديد من النداءات من بعض بلدان العالم الإسلامي تطالب بنقل الخلافة إليها، ومن هذه البلدان مصر[٢٣]. ففيها "قد دار الجدل مرتين حول قضية "الخلافة الإسلامية"، وبذلت محاولتان لتولي ملك مصر لهذا المنصب، أولاهما كانت في عهد الملك فؤاد "١٨٦٨ ـت ١٩٣٦م"، والثانية في عهد الملك فاروق "١٩٢٠ ـت ١٩٦٥م"[٢٤].

---

(٢٠)ـ ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٥، (د ـ ت)، ص ١٨٥.

(٢١) ـ لقد انهارت الإمبراطورية العثمانية في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م ، بعد أن هوجمت علي جميع الجبهات من الدول الأوروبية المتحالفة،وتعرضت من الداخل لفتن الأقليات " الأرمن واليونانيين واليهود "، ومناواة الوطنيين العرب وأنصار الأسرة الهاشمية . وفرضت معاهدة السفير ١٩٢٠م ، وهي تجسيداً للإمبريالية علي تركيا شروطاً باهظة وهي : اقتطاع أجزاء من أرضيها لصالح اليونان وإيطاليا ودولتي الانتداب "فرنسا وبريطانيا "؛ وفرض جزاءات مالية ثقيلة، ونظام امتيازات لصالح الأقليات والمواطنين المسيحيين بوجه عام. وكان لإذلال تركيا والخلافة بالتبعية وقع اليم في بلاد المسلمين، لكن المعاهدة المذكورة، بالإضافة إلي كونها زادت من حدة الشعور الوطني عند الأتراك وتسببت في انتفاضة مصطفي كمال التحريرية، أعلنت نهاية الخلافة العثمانية. وفيما وراء الجانب العسكري كانت هزيمة تركيا تعني فشل نظامها، وكان البعض يعتبر هذا الفشل مأساة تاريخية للأمة الإسلامية قاطبة، وقد ظهرت رغم هذا حركات تضامن تؤيد الخلافة في الهند وغيرها من الدول الإسلامية . هذا وقد بادر الزعماء الأتراك الجدد علي رأسهم مصطفي كمال في جو حرب الاستقلال الثوري "١٩٢٠ ـ ١٩٢٣م" ، إلي التخلص من رموز هزيمتهم ، فقررت الجمعية الوطنية الكبرى بإلغاء السلطنة في ٢ نوفمبر ١٩٢٢م ، وبعد ذلك بقليل قررت إلغاء الخلافة في ٣ مارس ١٩٢٤م . انظر:ـ علي مراد ، الإسلام المعاصر، ترجمة محمود علي مراد، الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص١١٩ـ ١٢٠.

(٢٢)ـ مصطفي أتاتورك "١٨٨١ ـ ١٩٣٨م"، وهو من أسرة يهودية، ينتمي إلي طائفة الدونمة، الذين اعتنقوا الإسلام ، مع احتفاظهم بالطقوس اليهودية، وقد أعلن إلغاء الخلافة وقيام الجمهورية التركية، متولياً رئاسة أول جمهورية. انظر:ـ علي مقلد، الموسوعة الفلسفية العربية، جـ٢، ص٨٣٢ .

(٢٣)ـ فتحي عثمان، عبد الحميد ابن باديس رائد الحركة الإسلامية في الجزائر المعاصرة، دار القلم ـ الكويت،١٩٨٧م، ص ١٧٣.

(٢٤)ـ محمد عمارة، مسلمون ثوار ، دار الشروق ـ القاهرة،ط٣،١٩٨٨م، ص ٤٧٦ .

وعندما تعالت تلك الأصوات من مشائخ الأزهر، تطالب بإسناد الخلافة لملك مصر! رد عليها الشيخ علي عبد الرازق واستنكرها الإمام ابن باديس[٢٥].

ففي سنة ١٩٢٤م أصدر الشيخ عبد الرازق [٢٦] كتابه المشهور: "الإسلام وأصول الحكم". يقول فيه:"إنّ الدين الإسلامي بريءْ من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، فالخلافة ليست في شئ من الخطط الدينية، ولا غيرها من وظائف الحكم، ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها"[٢٧]. وأيضاً يقول:

"إذا كان في هذه الحياة شئ يدفع المرء إلى الاستبداد والظلم، ويسهل عليه العدوان والبغي، فذلك هو مقام الخلافة"[٢٨]. بهذه الصورة السيئة كان الشيخ يري الخلافة، وهذا ما دعاه إلى نفي أصولها الإسلامية.

أمّا الإمام ابن باديس، وبالتحديد في الفترة الثانية التي تولي فيها،– كما ذكرنا – الملك فاروق، كانت له مكانة دينية معروفة في الجزائر بل في المغرب العربي عموماً، ووسائل إعلامية تتيح له أنْ يشارك بالرأي في هذا الموضوع[٢٩].

---

(٢٥) - عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية _ بيروت ، ٢٠٠٢م ، ص ١١٨.

(٢٦)- علي عبد الرازق"١٨٨٨-١٩٦٦م"، ولد في قرية من قري مصر الوسطي ولما بلغ العاشرة دخل إلي الأزهر حيث اتصل بالشيخ محمد عبده وحضر بعض دروسه ، وفي عام ١٩١٠م دخل الجامعة المصرية، وفي ١٩١١م حصل علي العالمية من الأزهر وحاضر فيه ـ وفي عام ١٩١٥م عين قاضياً في المحاكم الشرعية في الإسكندرية والأقاليم. من آثاره: كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وبحث حول الإجماع في الإسلام . فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، دار الشروق للنشر _ الأردن ، طـ٣، ١٩٨٨م، ص ٥٩٤-٥٩٥ .

(٢٧) - علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم ، المؤسسة العربية للنشر _ بيروت ، ١٩٧٢م ، ص١٥٤.قد أثار هذا الكتاب أكبر معركة فكرية في تاريخنا الحديث، وغدا كتابه هذا أهم وثيقة في يد العلمانيين الكافرين وأذيالهم ، الذين يريدون للشرق أن يعزل الإسلام عن الدولة والمجتمع . محمود بكار ، التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، دار الوفاء _المنصورة ، ٢٠٠٦م،ص٢٢٨ وما بعدها.

(٢٨) - علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، ص ١٢٣.

(٢٩) - محمد عمارة ، مسلمون ثوار، ص ٤٧٦.

لذلك نجده لم يذهب إلى إنكار مبدأ الخلافة في ذاته، كما فعل الشيخ عبد الرازق، وإنما يقيم مسافة بين تحققها المرجعي في الصدر الأول للإسلام، وبين ما آل إليه أمرها فيما بعد من انقسام وتذثر، فانهيار. وابن باديس كان واضح الرؤية نيّر البصيرة متبيناً لحكم الشريعة وحقيقة الواقع، لا يندفع وراء العواطف المتأججة أو يجري وراء السراب الخادع الموهوم، كما فعل غيره من أمراء وعلماء الإسلام – والمقصود بهم هنا مشايخ الأزهر[٣٠].

وقد كتب مقالا في سنة ١٩٣٨م، جعل له عنوانا ذا مغزى: وهو"الخلافة أم جماعة المسلمين ؟"[٣١].

وعبرّ ابن باديس، من خلاله، عن وجهة نظر جديدة في فهم منصب الخلافة الإسلامي. فهو قد استنكر صراحة الصورة التي انتهت إليها الخلافة مع الأتراك العثمانيين،بل استنكر، بلا مواربة، هتاف بعض الأزهريين بالخلافة لملك مصر[٣٢]. يقول في بداية المقال: "إن الخلافة هي المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشرع وحياطته بواسطة الشورى من أهل الحل والعقد، من ذوي العلم والخبرة والنظر، وبالقوة من الجنود والقواد وسائر وسائل الدفاع". ولكن هذا المنصب – فيما يري ابن باديس– لم يظل كذلك طوال تاريخ الإسلام، بل انسلخ فيما بعد، عن معناه الحقيقي وابتعد، كلية، عن جوهر الدين ولم يعد يمثل قيمه ومبادئه. يقول: "فلقد أمكن أن يتولى هذا المنصب شخص واحد في صدر الإسلام وزمناً بعده – على فرقة واضطراب – ثم قضت الضرورة بتعدده في الشرق والغرب، ثم انسلخ عن

---

(٣٠)ـ فتحي عثمان، عبد الحميد ابن باديس رائد الحركة الإسلامية في الجزائر المعاصرة، ص ١٧٥.
(٣١)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، وزارة الشئون الدينية _ الجزائر، ٢٠٠٥م، جـ٥، ص ٣٧٠-٣٧٢.
(٣٢)ـ فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام،ص١٥٠-١٥١.

معناه الأصلي وبقي رمزاً ظاهريا تقديسياً ليس من أوضاع الإسلام في شيء"[٣٢].

إذاً فالخلافة لم تعد – في نظره – مستحيلة اليوم فقط، وإنما دخلت طور الامتناع منذ انهارت مركزيتها وتبعضت. أما ما قام في أحقاب ذلك الانهيار – فهو حكم مختلف تماماً وإنْ أطلق على نفسه اسم الخلافة. وعليه، "فيوم ألغي الأتراك الخلافة – ولسنا نبرر كل أعمالهم – لم يلغوا الخلافة الإسلامية بمعناها الإسلامي، وإنما ألغوا نظاماً حكومياً خاصاً بهم، وأزالوا رمزاً خيالياً فتن به المسلمون لغير جدوى، وحاربتهم من أجله الدول الغربية المتعصبة، والمتخوفة من شبح الإسلام"[٣٣].

هذا وقد لاحظ ابن باديس أن بعض الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا، تريد استغلال قضية الخلافة لإشغال المسلمين وإلهائهم. يقول : "علمت الدولة الغربية المستعمرة فتنة المسلمين باسم "خليفة"، فأرادت أن تستغل ذلك مرات عديدة أصيبت فيها بالفشل. ليس عجيباً من تلك الدول أن تحاول ما حاولت، وغاياتها معروفة ومقاصدها بيّنة"[٣٤].

كما أن ابن باديس يتعجب من موقف علماء المسلمين الذين يحاولون – اليوم – إحياء الخلافة ، فهم بذلك يفتنون الناس ، ويمتهنون إلهاءهم بما ليس في الإمكان أن يتحقق. يقول: "وإنما العجب أن يندفع في تيارها المسلمون وعلى رأسهم أمراء وعلماء منهم، ومن هذا الاندفاع ما يتحدث به في مصر فتردد صداه الصحف في الشرق والغرب وتهتم له صحافة الإنكليز على الخصوص – يتحدثون في مصر، وفي الأزهر عن الخلافة كأنهم لا

---

(٣٢)- المصدر السابق، ص ٣٧٠.

(٣٣)- المصدر السابق، نفس الصفحة .

(٣٤)- ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٥،ص٣٧٠.

يرون المعاقل الإنكليزية الضاربة في ديارهم ولا يشاهدون دور الخمور والفجور المعترف فيهما في قانونهم، ويريدون أن يبنوا عليها قاعدة الخلافة الإسلامية" (٣٥). لذلك تراه يقول بلغة محتجة: "كفي غرورا وانخداعاً، إن الأمم الإسلامية اليوم – حتى المستعبدة منها – أصبحت لا تخدعها هذه التهاويل، ولو جئتها من تحت الجبب والعمائم !". فالذي لا مراء فيه "أن خيال الخلافة لن يتحقق وأن المسلمين سينتهون يوما ما – إن شاء الله – إلى هذا الرأي"(٣٦).

ويأتي إنكار ابن باديس للخلافة العثمانية "إذا كان منصباً إسلامياً حقيقة"، من منطلق أنه ليس بعد الرسول "ﷺ" شخص مقدس الذات والقول ندعي له العصمة.. ولكن لنا جماعة المسلمين وهم أهل العلم والخبرة الذين ينظرون في مصالح المسلمين من الناحية الدينية والأدبية، ويصدرون عن تشاور ما فيه خير أنفسها بعيدة كل البعد عن السياسة، وتدخل الحكومات، لا الحكومات الإسلامية ولا غيرها"(٣٧).

وفي هذا الرأي لابن باديس ثمة جانب وطني جزائري في موقفه من الخلافة، فإذا كان نقده للخلافة يعني – عملياً – فصله مجال السياسة عن الدين، أو عن الادعاء الديني الذي مثلته الخلافة، فإن هدفه الجزائري من ذلك هو دفع المحتل الفرنسي إلى الاعتقاد بأن العلماء لا يرغبون في التدخل في شؤون السياسية، وذلك لكف مطامعه في السيطرة على المؤسسات الدينية والثقافية. والحق إن ابن باديس قد استخدم أسلوبا بارعاً في تمويه السلطات

(٣٥)- المصدر السابق، نفس الصفحة.
(٣٦)- المصدر السابق، ص٣٧١-٣٧٢.
(٣٧)- المصدر السابق، ص٣٧١.

الاستعمارية – كما تقدم – بحيث بينّ لها بأن الهدف من تكوين الجماعة "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" هو البناء الأدبي في صفوف الشعب الجزائري ولا علاقة لها بالسياسة أصلاً.

وهذا ما ذهب إليه د. فهمي جدعان ونؤيده في ذلك، عند ما قال:" .. إن ما قصد إليه ابن باديس هو التلميح إلى إن "جمعية العلماء المسلمين" بسبب عملها في ظل الاستعمار الفرنسي، وحتى لا تطالها يد هذا الاستعمار، لا ينبغي لها أن تتدخل في الشؤون السياسية. وهو حين يدعو في أوضاع المرحلة القائمة آنذاك، إلى إحلال "جماعة المسلمين" – وهم أهل العلم والخبرة الذين ينظرون في مصالح المسلمين من الناحية الدينية الأدبية بعيداً عن السياسة وتدخل الحكومات سواء أكانت إسلامية أم غير إسلامية – محل سلطة الخلافة، فاءنه كان يقصد بالدرجة الأولي إلى إبعاد يد المحتل عن الإدارة الدينية والأدبية للجزائر، وذلك من أجل أن تحافظ على شخصيتها الجزائرية العربية الإسلامية، ولكي تكون أمور المسلمين الجزائريين في أيديهم هم لا في أيدي الفرنسيين "المحتلين"" (٣٨). وإذا ما عدنا إلى موقف ابن باديس من إلغاء الخلافة في عهد كمال أتاتورك، نجده لم يذهب إلى ما ذهب إليه علماء الدين التقليديين الذين أدانوا ذلك، بل إنه وقف موقف الناقد المحلل، الذي يتخذ من الواقع منطلقاً، ومن العقلانية منهجاً. ويلاحظ عوامل التخلف حيثما كانت، ومهما كان الطابع الذي تكتسبه، ولا يتردد في محاربتها. لذلك نجده قد يبرر ما فعله أتاتورك من إلغاء الخلافة ومجلة الأحكام الشرعية، ملقى المسؤولية على علماء الدين، الذين "كانوا يمثلون الإسلام، وينطقون باسمه، ويتولون أمر الناس بنفوذه، ويعدون أنفسهم أهله وأولي الناس

(٣٨)ـ فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، ص ٣٥١ ، ٣٥٢.

به"[٣٩].ثم يقول موضحاً مسؤولية علماء الدين الإسلامي في دفع كمال أتاتورك إلى التغريب:"هؤلاء "المسئولون" هم خليفة المسلمين وشيخ إسلام المسلمين ومن معه من علماء الدين، وشيوخ الطرق المتصوفة .. أما خليفة المسلمين، فيجلس في قصره، تحت سلطة الإنجليز المحتلين لعاصمته ساكناً ساكتاً ـــ أستغفر الله ـــ بل متحركاً في أيديهم تحرك الآلة لقتل حركة المجاهدين بالأناضول، ناطقاً بإعلان الجهاد ضد مصطفي كمال ومن معه، من الخارجين عن طاعة أمير المؤمنين. وأما شيخ الإسلام وعلماؤه فيكتبون للخليفة منشورا يمضيه باسمه، ويوزع على الناس بإذنه، وتلقيه الطائرات اليونانية على القرى برضاه، يبيح فيه دم مصطفي كمال ويعلن خيانته ويضمن السعادة لمن يقتله. وأما شيوخ الطرق الضالون، وأتباعهم المؤمنون فقد كانوا أعوانا للانجليز وللخليفة الواقع تحت قبضتهم، يوزعون ذلك المنشور ويثيرون الناس ضد المجاهدين"[٤٠]. ثم يعقب ابن باديس على ذلك بقوله: "فأين هو الإسلام من هذه الكليشيات كلها ؟ وأين يبصره مصطفي الثائر المحروب ؛ والمجاهد الموتور – منها؟

لقد ثار مصطفي كمال حقيقة ثورة جامحة جارفة، ولكنه لم يكن على الإسلام وإنما ثار على هؤلاء الذي يسمون بالمسلمين. فألغي الخلافة الزائفة، وقطع يد أولئك العلماء عن الحكم فرفض مجلة الأحكام، واقتلع شجرة زقوم الطرقية من جذورها، وقال للأمم الإسلامية عليكم أنفسكم وعلّى نفسي، لا خير في الاتصال بكم مادمتم على ما أنتم عليه، فكوّنوا أنفسكم ثم تعالوا نتعاهد، ونتعاون كما تتعاهد وتتعاون الأمم ذوات السيادة والسلطان"[٤١]. هذا

(٣٩)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، جـ٣، ص ١٢٣.
(٤٠)ـ المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٤.
(٤١)ـ المصدر السابق، ص ١٢٤.

ولم يكتف ابن باديس بتبرير ما فعله أتاتورك بإلغاء الخلافة، وإنما أثني على عمله هذا واعتبره من أعظم "رجل عرفته البشرية في التاريخ الحديث، وعبقريّ من أعظمِ عباقرة الشرق، الذين يطلعون على العالم في مختلف الأحقاب، فيحولون مجري التاريخ ويخلقونه خلقاً جديداً"[٤٢١]. ولقد تساءل بعض الباحثين والمثقفين، عن أسباب موقف ابن باديس الإيجابي من "مصطفي أتاتورك"، الذي أجمعت الآثار والتراجم التي تناولت سيرته أنه لم يكن ليقيم أي وزن لقيم الدين أو مبادئه، ولم يترك مناسبة يغض فيها من شأن الدين الإسلامي ورجاله ويهون من أمرها سواء في حياته الخاصة أو العامة إلا فعلها. وظل هذا الموقف الباديسي عند الكثيرين منهم موقفاً غريباً يصدر من عالم متدين، قضي حياته كلها في خدمة الدين الإسلامي والوطن.

والحق إن جواب ابن باديس للمتسائلين عن موقفه كان واضحاً، وخاصة عندما عرف المسؤولون المباشرون – كما تقدم – الذين تسببوا في أضعاف الخلافة الإسلامية في ظل الدولة العثمانية. هذا بالإضافة إلى أنه يقول:"لسنا نبرر صنيعه في رفض مجلة الأحكام، ولكننا نريد أن يذكر الناس أن تلك المجلة المبنية على مشهور وراجح مذهب الحنفية ما كانت تسع حاجة أمة من الأمم في كل عصر؛ لأن الذي يسع البشرية كلها، في جميع عصورها،هو الإسلام بجميع مذاهبه، لا مذهب واحد أو جملة مذاهب محصورة كائنا ما كان وكائنة ما كانت. ونريد أن يذكر الناس أيضاً أن أولئك العلماء الجامدين ما كانوا يستطيعون أن يسمعوا غير ما عرفوه من صغرهم من مذهبهم وما كانت حواصلهم الضيقة لتتسع لأكثر من ذلك. كما يجب أن يذكروا أن مصر بلد الأزهر الشريف ما زالت إلى اليوم الأحكام الشرعية – غير الشخصية – معطلة فيها. ومازال كود "قانون" نابليون مصدر أحكامها

([٤٢])- المصدر السابق، ص ١٢٢.

اليوم. وما زال الانتفاع بالمذاهب الإسلامية في القضاء – غير المذهب الحنفي – مهجوراً كذلك إلا قليلاً جداً"(٤٣).

وعلى العموم ، وبالرغم من تبرير ابن باديس لما فعله أتاتورك من إلغاء الخلافة العثمانية ومجلة الإحكام الشرعية، وإن كان ابن باديس لم يعترف بتلك الخلافة أصلاً – وكذلك مدحه لشخصية أتاتورك، فإن هذا لم يمنعه من نقده، وخاصة تلك الإجراءات التي اتخذها تجاه الحروف العربية التي استبدل بها الحروف اللاتينية، والمساجد التي حولها إلى مدارس، والأزياء التقليدية التي استبدل بها اللباس الأوروبي، وغيرها من الإجراءات الأخرى(٤٤).هذا ولقد كانت حرب مصطفي كمال أتاتورك للإسلام لا تقتصر على فصله الدين عن السياسة، وإنما امتدت إلى محاربة كل المظاهر الإسلامية من إقامة الأذان للصلاة، إلى تحويل المساجد التي تقام فيها الصلاة إلى مدارس واعتقال رجال الدين المدافعين عنه.وهذا ما لا يرضاه مسلم.

والحق إن المتمعن في مقال الإمام الذي أثني فيه على مصطفي أتاتورك ، يدرك جيداً أن الإمام ابن باديس لم يغفل ذلك، بل بالعكس، قال: "إن الإحاطة بنواحي البحث في شخصية أتاتورك، مما يقصر عنه الباع ويضيق عنه المجال، ولكنني أري من المناسب أو من الواجب أن أقول كلمة في موقفه إزاء الإسلام، فهذه الناحية الوحيدة من نواحي عظمة مصطفي أتاتورك التي ينقبض لها قلب المسلم، ويقف متأسفا، ويكاد يولي مصطفي في موقفه هذه الملامة كلها حتى يعرف المسؤولون الحقيقيون الذين أوقفوا مصطفي ذلك الموقف"(٤٥). هذا ويري الباحث بأن لو رجعنا إلى هذا المقال

(٤٣)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٣، ص ١٢٤-١٢٥.
(٤٤)ـ أنور الجندي، اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار، دار الاعتصام _ القاهرة، "د ـ ت"، ص ١١٥.
(٤٥)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، جـ٣، ص ١٢٣.

الذي أثني فيه على أتاتورك، نجده قد كتبه في سنة ١٩٣٨م، أي بعد وفاة أتاتورك، وفي الفترة التي عاد فيها الإسلام بقوة إلى تركيا.

وعلى العموم يمكن لنا حصر موقف ابن باديس من قضية الخلافة في مجموعة من النقاط وهي:-

١) لقد أبرز الإمام صورة الخلافة الشرعية في تركيز دقيق: بحيث تكون قائمة على الشورى ، حاكمة ومحكومة بالشرعية، حائزة لوسائل القوة والحماية، مضطلعة بواجباتها ومهامها، مما يوضح أن أية "محاولة" ماضية وحاضرة تجافي الأركان والشروط المقدرة مرفوضة شرعا كما هي مرفوضة عقلاً وواقعاً.

٢) يري ابن باديس أن الخلافة صارت بعد العهد الإسلامي الأول لقباً أجوف في أيام الدولة العثمانية التي ابتعد حكامها عن واجبات الخلافة ومهامها الحقيقية وانصرفوا عن مصالح رعاياهم كما كان شأن الخلفاء والأئمة الجديرين حقا بهذه التسمية .

٣) أدرك ابن باديس، بنظرته الثاقبة، أن ما يحدث في مصر إنما هو مجرد لعبة استعمارية لاستغلال أسم "الخليفة" في إثارة الفتن بين المسلمين، والتفرقة بينهم لإحكام السيطرة على الوطن العربي والإسلامي.

٤) يري ابن باديس أنه لا يمكن تحقيق وحدة المسلمين إلا من خلال مؤسسة من أهل الحل والعقد، تكون مرجعية دينية أدبية، بعيدة عن السياسة، والتدخل في شؤون الحكومات.

٥) لقد كانت لآراء ابن باديس تأثير واضح على رجال الفكر والسياسة في عصره، سواء كان من المؤيدين أو المعارضين لنظام الحكم

العثماني، وفي نفس الوقت صادف تأييداً في أوساط السياسة العربية الأخرى. فالدكتور: فهمي جدعان يصف لنا في كتابه: "أسس التقدم عند مفكري الإسلام"[٤٦]، موقف ابن باديس بوصفه واحدا من الذين عبّروا عن وجهة نظر جديدة في فهمهم لمنصب الخلافة الإسلامية، وهو موقف يتميز بالشجاعة والصدق لاستنكاره صراحة الصورة التي انتهت إليها الخلافة مع الأتراك العثمانيين، كما يصف ابن باديس: بأنه واحد من أبرز المفكرين المعاصرين الذين تميزوا بالتفكير النقدي خاصة في الجانب السياسي والاجتماعي، وأنه كان في مقدمة الذي انصرفوا من ناحية إلى دراسة القانون الوضعي الحديث ومقارنته بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن توصلوا إلى نتيجة هي استحالة تطبيق نظام الخلافة الشورية واستبدلوا بها فكرة الحكومة الإسلامية الديمقراطية الشورى، بوصفها حكومة ذات طابع خاص. كما أن د. فهمي: قد وضع ابن باديس إلى جانب أبرز المفكرين العرب القانونيين والسياسيين والعلماء الذي مثلوا هذا التحول، وهم:- عبد الرازق السنهوري وحسن البنّا، وعبد القادر عودة في مصر، وعبد الرحمن البزاز في العراق، وعلال الفاسى في المغرب.

٦) يصف ابن باديس مصطفي أتاتورك بالمعجزة التي حفظت تركيا والشرق الإسلامي من شبه الموت، وذلك بمقاومته للاستعمار الإنجليزي وحلفائهم من يونان وطليان والفرنسيين، بل وهزمها شر

---

(٤٦)- فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلامي، ص ٣٤٤.

هزيمة في الحرب العالمية الأولي، وكذلك مقاومته للخليفة العثماني الذي يعتبر، في نظر أتاتورك، عميلا للاستعمار آنذاك(٤٧).

وأخيراً ، وبعد أن عرفنا أن الخلافة أصبحت – في نظر ابن باديس – هيكلا بلا روح، ولا يمكن تطبيقها على الواقع المعيش، وفي نفس الوقت عندما نادي بتكوين جماعة المسلمين من أهل الحل والعقد، ويديرون الأمة من الناحية الأدبية والدينية، فإنه قد وضع تصور لنظام الحكم في الإسلام، يكون بمثابة دستور المستقبل للأمة الجزائرية والإسلامية تعتمده بعد تحقيق الاستقلال. فما هو هذا النظام أو الدستور ؟.

٣)ـ أصول نظام الحكم عند ابن باديس:-

يذهب ابن باديس إلى أن سبب تدهور المسلمين، بصفة عامة والجزائريين بصفة خاصة – في تلك الفترة – يتلخص في نظام الحكم الاستبدادي، سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي "السلطات الاستعمارية"، فتدهور أحوال المسلمين في جميع مظاهر الحياة والعمران أساسه الاستبداد – يقول ابن باديس:"إن أعظم ما لحق الأمم الإسلامية من الشر والهلاك كله جاءها على يد السلاطين الجائرين منها ومن غيرها، وهذا ما شهد به ماضيها وحاضرها"(٤٨). الأمر الذي دفع بالإمام ابن باديس إلى وضع للأمة الجزائرية والإسلامية دستور المستقبل، عندما برهن لها على عدم مشروعية الحكم الاستعماري "الفرنسي" في الجزائر، معتمداً في ذلك على ما استنبطه من خطبة الخليفة الأول أبي بكر الصديق، مبيناً أن أصول الحكم في الإسلام تناقض أصول الحكم الاستعماري تماماً. وهذا الدستور الذي أراده ابن باديس

(٤٧)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٣، ص ١٢٢-١٢٥.
(٤٨) ـ ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٣٣٨.

أن يكون نظام الحكم في الجزائر بعد تحقيق الاستقلال ،هو دستور جمهوري قائم على الشورى ويجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويتضمن أعلى ما تنادي به الشعوب من الشورى أو الديمقراطية بأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، في كنف الحرية، ورعاية حقوق الإنسان والعدل والأمان والكرامة الإنسانية، والوحدة والتضامن(٤٩). حاول ابن باديس أن يكون طوق النجاة من تعاسة العالم اليوم، وخاصة العالم العربي والإسلامي، بعد انهيار السلطة الإسلامية العليا "الخلافة" ووقع معظم الدول تحت قبضة الاحتلال الاستعماري، وأيضاً تسلط الحكام الجائرين. وأن هذا التصور الذي وضعه الإمام لنظام الحكم كان قد حدد فيه أصول الولاية في ثلاثة عشر أصلاً، اشتقها من خطبة أبي بكر الصديق المشهورة لما بويع بالخلافة(٥٠). ونص هذه الخطبة هو:"أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم، ألا إن أقواكم عندي الضعيف حتى أخذ الحق له، وأضعفكم عندي القوى حتى أخذ الحق منه، أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم"(٥١).

وهذه الأصول هي:-

الأصل الأول: لا حقّ لأحد في ولاية أمر من أمور الأمة إلا بتولية الأمة، فالأمة هي صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل، فلا يتولىّ أحد أمرها إلا برضاها، فلا يورث شيء من الولايات، ولا يستحق الاعتبار

---

(٤٩)ـ إبراهيم عبد الله معمر، مهج التجديد فى الفكر الإسلامي بين ابن باديس وابن عاشور، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٦م، ص٤٤٠.

(٥٠)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، جـ٥، ص٣٦١.

(٥١)ـ أخرجه محمد بن حبات، الثقات، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية _ الهند ، ١٩٧٥م ،"باب استخلاف أبي بكر بن أبي قحافة الصديق"، حـ٢، ص١٥٧.

الشخصي. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: ولّيت عليكم – أي قد ولأني غيري وهو: أنتم"(٥٢).أي إن الولاية من شأن أبناء الأمة وليست اغتصاباً، وهذا ما لا ينطبق علي الحكم الفرنسي الذي فرض نفسه على الجزائر بحروب الإبادة وبالتفرقة العنصرية.

الأصل الثاني: الذي يتولّى من أمور الأمة هو أكفؤها فيه لا خيرها في سلوكه "الشخصي وتقواه". ولا شك أن الكفاءة تختلف باختلاف الأمور والمواطن، فقد يكون الشخص أكفأ في أمر وفي موطن لاتصافه بما يناسب ذلك الأمر ويفيد في ذلك الموطن وإن لم يكن كذلك في غيره فيستحق التقدم فيه دون سواه. وعلى هذا الأصل وليّ النبي "ﷺ" عمرو بن العاصي غزوة ذات السلاسل وأمدّه بابي بكر وعمر وأبي عبيدة فكانوا تحت ولايته وكلهم خير منه "ديناً وتقوى" ، وعليه عقد لواء أسامة بن زيد على جيش فيه أبو بكر وعمر. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: ولسْتُ بخيركم"(٥٣). وابن باديس يقصد من خلال هذا الأصل، بأنه إذا كان هناك شخصان اشتركا في الخيرية والكفاءة ، وكان أحدهما أرجح في الخيرية، والأخر أرجح في الكفاءة، فيقدم الشخص الأرجح في الكفاءة على الأرجح في الخيرية.

يري ابن باديس إذن أن الكفاءة من الصفات البارزة في الحاكم ، وهي تظهر في الفراسة وبعد النظر وصدق الحدس.(٥٤) وهو في هذا قد تبنى رأي المعتزلة في تقديم الأكفاء في السياسة على الأفضل في الدين لمنصب الحكومة ،تعبيراً عن إيمانهم بأن هذه المناصب سياسية وليست دينية بالدرجة الأولي.هذا أيضاً إلى جانب أن يكون إنسانا علي خلق وملتزما بأحكام الدين الإسلامي.

(٥٢)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٥، ص٣٦١.
(٥٣)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٥، ص٣٦٢.
(٥٤)ـ ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٢٦٣.

الأصل الثالث: لا يكون أحد بمجرد ولايته أمراً من أمور الأمة خيراً من الأمة، وإنما تنال الخيرية بالسلوك والأعمال، فأبو بكر، إذا كان خيرهم، فليس ذلك لمجّرد ولايته عليهم، بل ذلك لأعماله ومواقفه، وهذا الأصل مأخوذ أيضاً من قوله: ولست بخيركم– حيث نفي "الخيرية" عن ثبوت الولاية".

الأصل الرابع: حق الأمة في مراقبة أولي الأمر لأنها مصدر سلطتهم وصاحبة النظر في ولايتهم وعزلهم "أي من حق الأمة خلع الوالي "الحاكم" متى حاد عن الاستقامة.

الأصل الخامس: حق الوالي على الأمة فيما تبذله من عون إذا رأت استقامته، فيجب أن تتضامن معه وتؤيده، إذ هي شريكة معه في المسئولية، وهذا كالذي قبله مأخوذ من قوله: "إذا رأيتموني على حق فأعينوني"(٥٥). يقصد ابن باديس بهذا الأصل على الأمة إعانة الحاكم بالنصح والإرشاد وإعانته على الاستقامة.

الأصل السادس: حق الوالي على الأمة في نصحه وإرشاده ودلالته على الحق إذا ضلّ عنه، وتقويمه على الطريق إذا زاغ في سلوكه. وهذا مأخذ من قوله: إذا رأيتموني على باطل فسدّدوني".

الأصل السابع: حق الأمة في مناقشة أولي الأمر ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم ، فالكلمة الأخيرة لها لا لهم، وهذا كله مقتضي تسديدهم وتقويمهم عندما تقتنع بأنه على باطل ولم يستطيعوا أن يقنعوها أنهم على حق، وهذا مأخوذ أيضاً من قوله:"وإذا رأيتموني على باطل فسدّدوني".

(٥٥)ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٥، ص٣٦٢- ٣٦٣.

الأصل الثامن: على من تولـيّ أمراً من أمور الأمة أن يبيّن لها الخطة التي يسير عليها ليكونوا على بصيرة، ويكون سائراً في تلك الخطة عن رضا الأمة، إذ ليس له أن يسير بهم على ما يرضيه وإنما عليه أن يسير بهم فيما يرضيهم، وهذا مأخوذ من قوله :"أطيعوني ما أطعت الله فيكم"، فخطته هي طاعة الله وقد عرفوا ما هي طاعة الله في الإسلام" (٥٦).

الأصل التاسع: لا تحكم الأمة إلا بالقانون الذي رضيته لنفسها وعرفت فيه فائدتها، وما الولاة إلا منفذون لإرادتها، فهي تطيع القانون لأنه قانونها لا لأن سلطة أخرى لفرد أو لجماعة فرضته عليها كائناً من كان ذلك الفرد وكائنة من كانت تلك الجماعة، فتشعر بأنها حرّة في تصرفاتها وأنها تسيرّ نفسها بنفسها وأنها ليس ملكاً لغيرها من الناس – لا "ملكاً" لأفراد ولا لجماعة ولا لأمم، ويشعر هذا الشعور كلّ فرد من أفرادها- إذ هذه الحرية والسيادة حق طبيعي وشرعي لها، ولكل فرد من أفرادها. وهذا الأصل مأخوذ من قوله: أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم" (٥٧).

وهكذا يتضح لنا من خلال هذا الأصل أن ابن باديس يؤمن إيماناً شديداً بالديمقراطية وخاصة الديمقراطية المعتدلة التي لا إفراط فيها ولا تفريط، وأيضاً وجوب سيادة القانون الصادر عن الأمة والنابع منها، وهذا ما هو موجود في الدساتير الحديثة، بحيث تكون الأمة هي التي تحكم نفسها بنفسها، وأن الحاكم هو منفذ لإرادة الأمة، مع خصوصية النظرية الإسلامية بكون تشريعاتها مستمدة من الإسلام، بينما تجعل الدساتير الغربية مصدر تشريعها ابتداء من الشعب دون التقيد بشرع سماوي.

---

(٥٦)- ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٥، ص٣٦٣.
(٥٧)- ابن باديس حياته وآثاره، جـ٣، ص٤٠٣-٤٠٤.

الأصل العاشر: الناس كلهم أمام القانون سواء، لا فرق بين قويهم وضعيفهم، فيطبقّ علي القوى دون رهبة لقوّته، وعلي الضعيف دون رقة لضعفه.

الأصل الحادي عشر: صون الحقوق- حقوق الأفراد وحقوق الجماعات، فلا يضيع حق ضعيف لضعفه ولا يذهب قوى بحق أحد لقوته عليه.

الأصل الثاني عشر: حفظ التوازن بين طبقات الأمة عند صون الحقوق؛ فيؤخذ الحق من القوى دون أن يقسي عليه لقوته ، فيتعدى عليه حتى يضعف وينكسر، ويعطي الضعيف حقه دون أن يدللّ لضعفه فيطغي عليه، وينقلب معتدياً علي غيره، وهذا الأصل – واللذان قبله – مأخوذة كلها من قوله: ألا إن أقواكم عندي الضعيف حتى أخذ الحق له وأضعفكم عندي القوى حتى أخذ الحق منه[٥٨]. وفي هذا الأصل كما في الأصول السابقة، إشارة من الإمام إلى ما يحدث في الجزائر من استبداد الحكم الفرنسي، وذلك عندما لم تحفظ التوازن بين طبقات الأمة، فحرصت على تجريد الضعفاء "الجزائريين" من كل ما بقي في أيديهم، لتزيد من ثراء الأقوياء "المستوطنين"، على الرغم من زعمها بأن الجزائر أصبحت فرنسية[٥٩].

الأصل الثالث عشر: شعور الراعي والرعية بالمسئولية المشتركة بينهما في صلاح المجتمع، وشعورهما دائماً بالتقصير في القيام بها ليستمرّا على العمل بجدّ واجتهاد، فيتوجهان بطلب المغفرة من الله الرقيب عليهما.

(٥٨)- ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، حـ٥، ص٣٦٤.
(٥٩) - محمود قاسم ،الإمام عبد الحميد ابن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية،دار المعارف – مصر،(د - ت)، ص٦٦.

وهذا مأخوذ من قوله: "أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم" (٦٠).أي أن المسئولية واجب مشترك بين الحاكم والشعب في حفظ الوطن وحمايته ، وأيضاً في الحكم.

وبعد أن بينّ ابن باديس هذه الأصول الإسلامية التي محاها الحكم الفرنسي في الجزائر، واستعاض عنها بشريعة الغاب، يقول: هذا ما قاله أول خليفة في الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، فأين منه الأمم المتمدنة اليوم ؟ فهل كان أبو بكر ينطق بهذا عن تفكيره الخاص وفيض نفسه الشخصي ؟ كلا! بل كان يستمدّ ذلك من الإسلام ويخاطب المسلمين يومذاك بما علموه، وما لا يخضعون إلا له، ولا ينقادون إلا به، وهل كانت هذه الأصول معروفة عند الأمم فضلاً عن العمل بها ؟ كلا ! بل كانت الأمم غارقة في ظلمات الجهل والانحطاط، ترسف في قيود الذل والاستعباد تحت نير الملك ونير الكهنوت، فما كانت هذه الأصول والله إذن من وضع البشر، وإنما كانت من أمر الله الحكيم الخبير(٦١).

وهكذا يمكن القول أن ابن باديس قّدم تصورّاً لنظام الحكم "الدستور" ليس في الجزائر وحدها، بل في بلدان العالم العربي والإسلامي، نظام لا يمت بصلة قرابة لنظرية الخلافة المتعارف عليها بين المسلمين، بل يؤسس لمفهوم عصري للسياسة والدولة.

والمتمعن لهذه الأصول يتضح له بجلاء تام أن ابن باديس لم يذكر الخلافة أو الخليفة، بل ذكر الأمة- فالأمة في نظره- هي مصدر كل سلطة وأنه لا يجوز أن تحكم الأمة إلا بالقانون الذي ترضاها لنفسها، وتلزم ولاتها

---

(٦٠) ـ ابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، جـ٥، ص٣٦٤-٣٦٥.
(٦١)ـابن باديس، آثار الإمام عبد الحميد ابن باديس، جـ٥، ص٣٦٥.

بتنفيذه، وأن المسئولية مشتركة بين الدولة والمواطن في حدود القانون، والناس أمامه سواء لا فرق بينهم.

هذا بالإضافة إلى أننا نجده في تفسيره يؤكد مراراً وتكراراً على أهمية الشورى في نظام الحكم ، لأنها هي ديمقراطية الحكم، ومن خلالها يتم المشاورة في أمور الحكم وأمور الحياة بين الراعي والرعية.فهي شيء في نظره لا غني عنها للحاكم. والشورى كما يعرفها: أنها اجتماع ذوي الرأي والمعرفة والخبرة والتجربة من أجل ما يعم نفعه، أو ضرره من أمور السلم، والحرب، وشؤون الحياة، والاجتماع ليتشاوروا فيما بينهم، ويستضئ بعضهم برأي بعض[٦٢]. وهي قانون قد سنه رسول الله "ﷺ"، فسني لأمته حرية إبداء الرأي من جميع أفراد الرعية، والرجوع إلى الصواب إذا ظهر من أي أحد كان.البعد عن الصواب، وعلى هذين الأصلين تبني سعادة الأمة وعظمتها، وبها تشعر الأمة بالوحدة بين الرعية ورعاتها، ومنها تستمد الأمة النظم اللازمة لها في حياتها، وقد قررها الإسلام، وبينها النبي "ﷺ" تبياناً عملياً[٦٣]. لذلك نجده يؤكد على ضرورة التزام مبدأ الشورى، لأن نجاح المسلمين وتقدمهم يتوقف على التشاور المستمر حول المصالح العامة عملاً بالآية الكريمة:﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾[٦٤]، وقوله تعالي: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[٦٥]. ونتيجة لتأكيده على أهمية الشورى، نجده في نفس الوقت يحذر المسلمين من استمرارهم في إهمال أمر الشورى، مقرراً أن ما أصاب المسلمين في أعظم ما أصيبوا به إلا بإهمالهم لهذا النظام إما باستبداد أئمتهم

(٦٢)- ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٣٣٤.
(٦٣)- ابن باديس، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، وزارة الشئون الدينية _ الجزائر، ٢٠٠٥م، ص٢٦٤- ٢٦٥.
(٦٤)- سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.
(٦٥)- سورة الشورى، الآية: ٣٨.

وقادتهم وإما لجهلهم بما يفرضه عليهم دينهم وفي كلتا الحالتين يحمل ابن باديس العلماء مسؤلية سكوتهم عن القيام بواجبهم في مقاومة المستبدين، وتعليم الجاهلين، وبث روح الإسلام بين المسلمين بأن ينفخوا فيهم روح الاجتماع والشورى في كل ما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم حتى لا يستبد بهم مستبد، وحتى يظهر الخاذل لهم ممن ينتسب إليه، فيستغني عنه بأناس صادقين(٦٦).وكذلك نجده في تفسيره للآية الكريمة :﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾(٦٧).

يستنبط ابن باديس القانون الأساس لمجلس الشورى على النحو الآتي:-

١) على أئمة المسلمين، وذوي القيادة فيهم إذا نزل بهم أمر مهم أن يجمعوا جماعة المسلمين الذين يرجى منهم الرأي والعمل فيما نزل، ولا يجوز لهم أن يهملوا ذلك الأمر، ولا أن يستبدوا على شعبهم.

٢) علي المسلمين أن يجتمعوا إلى أئمتهم، ويكونوا معهم، يظاهرونهم، ويؤيدونهم وينصحون لهم، ولا يجوز لهم أن يتخلوا عنهم، ولا أن يخذلوهم.

٣) علي المجتمعين ألا يذهب واحد مغادراً الاجتماع إلا بإذن.

٤) ألا يستأذن من حضر الاجتماع إلا لعذر بأن يكون له بعض الشأن.

٥) على ولي الأمر أن ينظر في الإذن وعدمه، فيفعل ما هو الأولي(٦٨).

(٦٦)ـ ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٣٣٥- ٣٣٦.
(٦٧)ـ سورة النور، الآية: ٦٢.
(٦٨)ـابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٣٣٥.

إن ابن باديس يؤكد علي ضرورة توفير شروط معينة للراعي أو الحاكم، فإلى جانب صفة الكفاءة- كما ذكرنا – فإنه أكد علي ضرورة أن يكون الحاكم رجل وليس امرأة، لأنها – في رأيه – لا تصلح للولاية، عملاً بأحاديث الرسول "ﷺ": "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة" (٦٩). ويعلل لنا الإمام ذلك، بأنها من ناحية خلقتها النفسية، فقد أعطيت من الرقة والعطف والرأفة ما أضعف فيها الحزم والصرامة اللازمين للولاية، وفي اشتغالها بالولاية إخلال بوظيفتها الطبيعية الاجتماعية التي لا يقوم مقامها فيها سواها، وهي القيام علي مملكة البيت، وتدبير شؤونه، وحفظ النسل، بالاعتناء بالحمل والولادة وتربية الأولاد(٧٠). وأيضاً ضرورة أن يكون الراعي أو الحاكم متفقّها في الدين للقضاء على الاستبداد والجهل لعقائد الإسلام وحقائقه، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لتقريب الرعية إلى أصل دينها، بتطهير العقائد من الشرك والأخلاق من الفساد والأعمال من المخالفات والتركيز على العلم، كما ذكرنا.

والواقع إن معظم الأصول التي اشتقها الإمام ابن باديس من الخطبة المذكورة، تتفق مع ما هو موجود في الدساتير المطبقة في الديمقراطية الحديثة بالغرب، من كون الأمة هي مصدر السلطات، وهي التي تختار الحاكم بالانتخاب الحر، وهي التي تعزله، وأن الحاكم منفذ لإدارة الشعب. هذا ولم يحدد ابن باديس في تصوره مدة معينة للحاكم كما هو الحال في الدساتير الحديثة، بل هي مرتبطة بمدي تطبيقه لما ترتضيه الأمة من قوانين

(٦٩)- اخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي ،"باب كتاب النبي "ﷺ" إلي كسري وقيصر"، جـ٢، ص٣٧٥. حديث رقم ٤٤٢٥.
(٧٠)- ابن باديس، تفسير ابن باديس، ص٣٧٣- ٣٧٤.

تحت سقف الإسلام، كما أنه ينص على عدم توريث الحكم للأبناء والأقرباء كما ذكرنا، وأيضاً من المبادئ الأخرى كمساواة في الحقوق والوجبات، وحقوق الإنسان.. الخ[٧١]. غير أن ما نادي به ابن باديس فهو مستمد من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والسلوك السياسي في عهد الخلافة الراشدة والمرشدة، وليس ما هو موجود في الدساتير الغربية التي تجعل مصدر تشريعها ابتداء من الشعب، دون التقيد بشرع سماوي.

وهكذا تتضح لنا الأسس التي وضعها ابن باديس والتي يمكن أن تكون نواة لدستور دولة إسلامية مدنية، وليست دولة دينية- وإن كان الإمام لم يصرح بها.

(٧١)ـ إبراهيم معمر، مهج التجديد فى الفكر الإسلامي بين ابن باديس وابن عاشور، ص٤٤١.

الخاتمة :

بعد دراسة (مسألة الخلافة وأصول الحكم عند الإمام ابن باديس) يمكن استخلاص النتائج التالية:-

١) ذهب ابن باديس إلى إن الخلافة أصبحت حسب واقعها المتردي – خيالاً غير قابل للتطبيق، لذلك فهو لم ينتقد أتاتورك على إلغائه لمنصب الخلافة.

٢) دعا ابن باديس إلى إجراء إصلاحات سياسية في أنظمة الحكم بالعالم العربي والإسلامي تضمن تطبيق الحرية، والديمقراطية أو الشورى، والعدالة، والمساواة، وأن تكفل حرية إبداء الرأي، وقبول الرأي الآخر.

٣) يري ابن باديس أن يكون الحاكم ذا قدرة وكفاءة :لأن الأكفاء هم الأصلح الذين تظهر كفاءتهم فى قدرتهم على تسيير الأمور وفى الفراسة وبعد النظر وصدق الحس،وهى قدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأمور والمواطن.

٤) يري ابن باديس الدين عنصراً أساسياً في توجيه سلوك الحكام وأخلاقهم- كما تقدم- غير أنه يفضل صاحب الكفاءة على التدين إذا اقتضي الأمر ذلك.

٥) يؤكد ابن باديس على ضرورة موافقة الأمة ورضاها،لان نظام الحكم لا يكون إلا باختيار الشعب وموافقة الأمة.

٦) يرى ابن باديس أحقية العلماء فى ممارسة السياسة على اعتبار أن العلماء هم قادة الفكر والرأي فى الأمة فلا بدَّ لهم من المشاركة فى السياسة.

٧) حرص ابن باديس كلَّ الحرص على جمع الكلمة، وتوحيد الصف، وتقريب الميول، وضم الشتات حتى تكون الأمة قوية مهابة، وطاقة بناءة.

المصادر والمراجع:-

أولاً:- القران الكريم:-

المصحف الشريف برؤية حفص عن عاصم، دار التراث للطباعة - طنطا.

ثانياً:- المصادر والمراجع:-

١) ابن باديس "الإمام عبد الحميد"، ابن باديس حياته وآثاره، أربعة أجزاء، جمع وتقديم: عمار طالبي، دار اليقظة العربية للتأليف_ الجزائر، ١٩٨٦م.

٢) ابن باديس "الإمام عبد الحميد"، تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير،جمع وترتيب: توفيق محمد شاهين ومحمد الصالح رمضان، دار الكتب العلمية_ بيروت ، ط٢،٢٠٠٣م.

٣) ابن باديس "الإمام عبد الحميد"، مجالس التذكير من حديث البشير النذير، وزارة الشئون الدينية _ الجزائر، ٢٠٠٥م.

٤) ابن باديس "الإمام عبد الحميد"،آثار الإمام ابن باديس، ستة أجزاء، وزارة الشئون الدينية _ الجزائر، ٢٠٠٥م.

٥) ابن حبان"محمد بن حبان"، الثقات، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية _ الهند، جـ٢، ١٩٧٥م.

٦) ابن خلدون "عبد الرحمن"، المقدمة، دار الكتاب العربي ـــ بيروت، ط٥، "د ـ ت".

٧) البخاري "الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل "،الصحيح، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، اعتنى به: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا_ القاهرة ، ٢٠٠٣م.

٨) إبراهيم عبد الله معمر، مهج التجديد فى الفكر الإسلامي بين ابن باديس وابن عاشور، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٦م.

٩) بكار"د- محمود"، التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، دار الوفاء_المنصورة، ٢٠٠٦م.

١٠) بلقزيز "عبد الإله"، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية _ بيروت، ٢٠٠٢م.

١١) حدعان"فهمي"، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، دار الشروق للنشر _ الأردن، ط_٣، ١٩٨٨م

١٢) الجندي "أنور"، اليقظة الإسلامية في مواجهة الاستعمار، دار الاعتصام _ القاهرة، "د _ ت".

١٣) رضا"الشيخ محمد رشيد"، الخلافة أو الإمامة العظمي، مباحث شرعية سياسية اجتماعية إصلاحية، مطبعة المنار___ القاهرة، ١٩٢٢م.

١٤) الزركلي"خير الدين"،الأعلام، دار العلم للملايين_ بيروت، مج٣،ط٩،١٩٩٠م.

١٥) عبد الرازق" الشيخ علي"، الإسلام وأصول الحكم، المؤسسة العربية للنشر _ بيروت، ١٩٧٢م.

١٦) عثمان"د- فتحي"، عبد الحميد ابن باديس رائد الحركة الإسلامية في الجزائر المعاصرة، دار القلم - الكويت،١٩٨٧م.

١٧) عمارة "د- محمد"، مسلمون ثوار، دار الشروق ـــ القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

١٨) قاسم "د- محمود"، الإمام عبد الحميد ابن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف - مصر،"د - ت".

١٩) الماوردي"أبو الحسن علي بن محمد"، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية _ بيروت، "د _ ت".

٢٠) مراد "د- علي"، الإسلام المعاصر، ترجمة محمود علي مراد، الهيئة المصرية العامة _ القاهرة ، ١٩٩٤م.